**الأستاذ المسؤول عن المقياس : الأستاذة بن عيسى خيرة**

**مقياس : الفلسفة السياسية / مادة اختيارية .**

**المستوى السنة الثالثة : LMD s5**

المحاضرة الرابعة : الفلسفة السياسية الغربية الحديثة :

إن منظومة وبنية الفلسفة الغربية السياسية الحديثة كان حسب مقومات عصرها الذي عرف تحولا حاسما من النظام الإقطاعي إلى النظام الليبرالي ، تزامن هذا الأخير مع تراجع سلطة الكنيسة وضعفها ، ويمكن اعتبار نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر بدايات ظهور الليبرالية.

ولأن التوجه العام للفلسفة الغربية الحديثة كان نحو المعرفة العلمية والمنهج التجريبي ، ونحو بناء تصورات جديدة تنبذ الأفكار والمسلمات اللاهوتية والنظريات الفلسفية القديمة والنظم الإقطاعية ، فإن التوجه السياسي هو الآخر سيتأثر بذلك سواء من حيث الممارسة أو من حيث التنظير ، حتى أن أغلب أولئك الذين وضعوا أكبر النظريات السياسية الفلسفية الحديثة هم من أصحاب النـزعة العلمية في العصر الحديث مثل جون ستوارت مل وتوماس هوبز وجزن لوك وغيرهم.

كما يمكن أن نشير هنا كذالك إلى مسألة مهمة وهي أن طابع الفلسفة في العصر الحديث اتجه نحو ضرورة الإصلاح الديني ، وإضعاف سلطة الفلسفات القديمة خاصة الأرسطية ، والدعوة إلى الابتكار والاختراع والمعرفة العلمية كما بينا أعلاه، وهذا أمر لا يمكن نفيه أو تجاهله .

إن هذا التوجه الذي حدث في هذه المرحلة كان في الأصل نابعا من محاولة إصلاح سياسي ، باعتبار أن السلطة اللاهوتية التي فرضتها الكنيسة مست الجوانب السياسية في الدولة من دساتير وقوانين ...، فكانت سياسية لاهوتية ، وهذه الأخيرة كانت بمثابة الحافز نحو تحقيق سياسة أكثر حرية وأكثر انفراجا من سلطة اللاهوت .

إن الفلسفة السياسية الحديثة إذا : هي ردة فعل حقيقية على سياسة الكنيسة بالدرجة الأولى ، ومكوناتها الفلسفية التي ورثتها وتبنتها من الفلسفة اليونانية القديمة ، وإذا كانت الليبرالية بأبعادها الرأسمالية هي التوجه السياسي الأول الذي ظهر في الغرب في زمن انهيار النظم الإقطاعية ، فإن الاشتراكية هي الأخرى ظهرت كتيار مقابل لها ، ومنه بات الطابع العام الذي يحكم الوضع السياسي في أوربا الحديثة هو التقابل بين الليبرالية الرأسمالية من جهة و الاشتراكية من جهة ثانية ، وداخل هذا التصور التمهيدي سنحاول أن نتكلم عن بعض نماذج هذه الفلسفة .

1/نماذج من الفلسفة الغربية الحديثة :

\* نيكولو ماكيافيلي : 1469/1527م.

يعتبر ماكيافيلّي النموذج الأول الذي يمكن الكلام عنه في جانب الفلسفة السياسية الحديثة وإن كان ينتمي إلى عصر النهضة ، إذ يعتبر "كتابه الأمير" الذي نُشر بعد وفاته نقطة تحول حاسمة في الفكر السياسي الغربي ، إن لم نقل أنه وضع قطيعة مع التصورات والمسلمات القديمة .

إن فكر ماكيافيلي السياسي في " كتاب الأمير " كان يتوجه نحو تحقيق نظام سياسي واقعي ، ولا شك أن هذا التوجه فرضته عليه طبيعة التصورات اللاهوتية والسياسية القديمة التي كانت تشتغل دائما ضمن سياق البحث عن النموذج المثالي للدولة ، على مبادئ الفضيلة والعدالة ، والكنيسة أحد نماذج ذلك ، وقبلها أفلاطون ، وكذلك أرسطو ، ومن الفلسفة الإسلامية نجد الفارابي مثلا.

تضمن كتاب الأمير باعتباره أول محاولة للنظرية السياسية في العصر الحديث تصورات حول الحاكم والعلاقة بينه وبين المحكومين ، والشروط التي من خلالها يختار الحاكم هيئة الدولة من مستشارين ونواب وغيرهم ، يتضمن كذلك الكلام عن ضرورة القوة التي هي من أهم صفات الحاكم لتحقيق الغلبة على معارضيه ، وعن فنون القتال والحرب وغيرها.

إن الكلام عن ماكيافيلي يتأسس على جانبين : الأول : يعتبر ماكيافيلي الممهد للفلسفة السياسية الحديثة ، وبغد النظر عما لقيته كتاباته من نقد فإنه يعتبر بحق اللبنة الأولى ، لذلك يمكن اعتباره ممثلا لمرحلة بوادر الفكر السياسي الغربي الحديث ، وقد كان أثره واضحا على فلسفات العصر الحديث مثل سبينوزا وقبله هوبز الذي أصر على القطيعة مع الفلسفة القديمة ، ونتذكر هنا مدى اهتمام القائد العسكري نابليون بونابرت بكتاب الأمير ، وكذلك ڤلاديمير لينين والحاكم الإيطالي موسوليني .

أما الجانب الثاني : إن توجه ماكيافيلي في هذا الكتاب كان نحو الواقع الإنساني المعاش ومن ثمة جعل السياسة مرتبطة بالحياة الإنسانية من خلال المدينة ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كتاباته التي تربط أفكاره السياسية بمكونات عصره الثقافية والعلمية في عصر النهضة ، وكذلك بالأوضاع السياسية التي عرفتها ايطاليا في زمنه ، كما تميزت فلسفته السياسية بالقطيعة مع التصورات اللاهوتية ، فهو لا يُضمن كتاباته كلاما عن السياسة اللاهوتية الوسيطية ولا يبدي أي ميل لها .

هذا إضافة إلى تجاوزه للنسق الأرسطي نحو التأسيس لمفهوم جديد عن الدولة ، وليس هناك أدل على توجهه نحو الواقع والحياة الإنسانية المعاشة وبناء السياسة عليها من قوله في كتاب "الأمير" مخاطبا الحاكم الإيطالي لورنزو ميديشي قائلا : "فمُصوري المناظر الطبيعة ينـزلون إلى الوديان ليتمكنوا من رسم الجبال ، ثم إنهم يصعدون إلى أماكن مرتفعة حتى يتمكنوا من رؤية السهول والوديان ، ولذلك فمن الضروري أن تكون أميرا حتى تعرف طبيعة شعبك كما أنه يجب أن تكون أحد الرعية أيضا كي تعرف الحقائق المتعلقة بالأمراء " (ماكيافيلي الأمير ، ترجمة أكرم مؤمن ، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع ،2004 ص20) .

ومنه تبلورت هذه المرجعية الماكيافيلية مع مؤسسي الفلسفة الحديثة إذ كانت معالمها بارزة وواضحة من خلال فلاسفة العقد الاجتماعي وهم توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو ، ومنه سنعرض للنموذج الثاني في الفلسفة الغربية الحديثة وهو:

2/طوماس هوبز : 1588/1679م

يعتبر هذا الفيلسوف الوريث المباشر لماكيافيلي الذي معه عرفت التصورات السياسية التي أثارها صاحب كتاب "الأمير" تحققها الكامل من حيث وضعه لمفهوم الفضيلة جانبا وتأسيسه لمفهوم القانون الطبيعي ومركزية الفرد باعتباره مبدأ الدولة وأساس المجتمع.

نشير هنا إلى فكرة أساسية وهي " العقد الاجتماعي " الذي كان محل اهتمام بعض الفلاسفة الليبراليين وعلى رأسهم جون جاك روسو وجون لوك ، والذي كان يعبر عن عقد (ميثاق / اتفاق ) بين الأفراد (المحكومين) من أجل تفويض حاكم ، يلتزم فيه الحاكم بالحفاظ على حقوق الرعية و سلامتهم سيرا بهم إلى تحقيق حياة أفضل في مقابل الطاعة والولاء ، وهذا الحاكم إذا لم يتمكن من أداء واجباته على أحسن وجه يعزل ويبرم عقد جديد على حاكم آخر .

إن فكرة العقد الاجتماعي وإن كان جون جاك روسو وجون لوك أكثر من نظر لها فإن السبق في التأسيس للفكرة كان مع توماس هوبز ، هذا الفيلسوف الذي سيحافظ في فكرة العقد الاجتماعي على المبدأ ( عقد/ميثاق) ، لكن أفكاره مختلفة عمن لحقه من فلاسفة العقد الاجتماعي.

عرض هذا الفيلسوف لأفكاره السياسية في كتابه " مبادئ القانون " الذي نشره 1640م ، وقد طبع فيما بعد على جزأين : "الطبيعة السياسية" و "الهيئة السياسية" ، له كتاب أخر مهم "الأصول الفلسفية الخاصة بالحكومة والمجتمع " ، إلا أن أهم كتاب ضمنه أفكاره السياسية حول مفهوم العقد والدولة والمجتمع السياسي والسلطة المطلقة هو كتاب "الليفيتان " أو التنين.

يبين هوبز كيف أن الدولة أو التنظيم السياسي نشأ من العقد الاجتماعي وأن هذا الأخير نشأ بدوره من الاجتماع البشري على النحو التالي :

في البداية كانت هناك جماعات صغيرة من البشر حياتها قائمة عل مبدأ الرغبة وحب التملك (الأنانية / الصراع) ، فنشأت حرب بين كل واحد ضد الأخر ، فكان الإنسان "ذئبا لأخيه الإنسان" ، وهي الحالة الطبيعية الأولى للبشر ( صراع / قتل/ لا نظام ) ، فالطبيعة البشرية تحكمها قوانين طبيعية كالدفاع عن النفس وحب البقاء ...، يقابلها قانون البحث عن السلام الذي هو الآخر نابع من الطبيعة البشرية .

أمام هذا الوضع يقول هوبز : تنبه الإنسان إلى ضرورة ضبط هذه الفوضى وضرورة النظام والسلام ، وتم ذلك بالعقد الاجتماعي ، أي بتخويل شخص ما يتولى أمورهم ويتولى حق التصرف نيابة عنهم ، فكان ذلك عقدا بينهم واتفاقا ، ومن ثمة كان هذا العقد تعبيرا عن بداية التنظيم السياسي الذي به نشأت الدول وحققت سيادتها .

ينتج عن فكرة العقد الاجتماعي كما تصورها "هوبز" نتيجتان أساسيتان الأولى : هي أن البشر بالعقد تخلو عن حقهم الطبيعي نتيجة الخوف ، والنتيجة الثانية : الرغبة في السلطة أو تنصيب الحاكم الذي تكون له صلاحية التصرف لقاء الحماية لغرض تحقيق السلام .

لا شك أن فكرة العقد الاجتماعي هي الأخرى كانت من نتائج ظروف العصر ، فالعقد الاجتماعي بشري يتم عن تراض واختيار ، وفي هذا تأسيس من جهة لسلطة الحاكم المستمدة من رغبة الشعب لا من الحق الإلهي ، من جهة ثانية إثبات حق الفرد وذاتيته وحريته في الاختيار مقابل التصورات القديمة والوسيطية عن الإنسان .

يؤسس "هوبز" من خلال العقد الاجتماعي فكرة الحاكم المطلق (السلطة المطلقة) الذي يعتبره أساس العدل وكل الممارسات السلطوية داخل الدولة ، فالحاكم ليس جزءا من العقد ، بل يتم التعاقد بين الأفراد فيما بينهم من حيث تنازل كل واحد منهم عن حقه والاتفاق على تخويل حاكم يتولى تحقيق النظام والأمن فتكون له السلطة المطلقة .

نشير كذلك إلى أن فكرة العقد الاجتماعي تقوم على مفهوم أساسي وهو الحق الطبيعي، الذي يؤسس له من الفرضية السابقة التي تعتبر أن البشر من دون تنظيم سياسي أو سلطة تنظم حياتهم فإنهم سيعيشون في حالة من الفوضى الاضطراب والخوف.

فالحق الطبيعي هو خاصية يتميز بها البشر من خلالها يشعر كل واحد برغبة في الحفاظ على ذاته وبقائه ، ومن ثمة ينتهج كل ما يمليه عليه عقله وضميره في سبيل تحقيق تلك الغاية.

إن الحق الطبيعي هو عامل مشترك بين الجميع ، والغاية من الأمن بين البشر من أجل البقاء هي كذلك خاصية مشتركة بين الجميع ، وهذا يبرر الصراع ، إلا أن الإنسان تفطن إلى حالة الخوف واللا استقرار التي يعيشها ، إلى ضرورة البحث عن سبيل أفضل ، فبدأ التفكير في هيئة تنظمهم وقانون يضبطهم فتعاقدوا فيما بينهم ، فالدافع إلى العقد هو الطبيعة البشرية ذاتها. وفي هذا التعاقد الذي يبرمه الأفراد بينهم تخلي عن تلك الحرية الطبيعة المطلقة التي كانت قبل التعاقد .

ومنه يصبح للهيئة المخول لها الحكم السيادة التامة والسلطة المطلقة ؛ أي الحاكم ، وهو على غير عناصر الدولة لا يتخلى عن حقه الطبيعي . فالحاكم له الحق في سن القوانين وإصدار القرارات وليس لغيره الحق في مناقشته أو معارضته في ذلك مادام السلام والأمن متحققان .

نخلص في الأخير إلى أن فلسفته تخلصت من التصورات الوسيطية والفلسفة القديمة حول الدولة واتجهت نحو مبدأ الفرد والواقع الحياتي وحولت مصدر التشريع من الإلهي إلى البشري .

مهدت فلسفته الطريق للفلاسفة اللاحقين عليه في مجال الفلسفة السياسية من خلال إثارته لمفاهيم جديدة كالحق الطبيعي والقانون والسلطة المطلقة .

وجه "هوبز" الاهتمام إلى الذات (العقل ) وقدرته على وضع القانون بدل الشرائع اللاهوتية ، وتطرق كذلك للانفعالات البشرية من خلال مفهوم الحق الطبيعي ودوره في توحيد سلوك الإنسان نحو تنظيم سياسي ومن ثمة كانت خطوة حاسمة نحو دراسة النفس الإنسانية : ميولها وانفعالاتها...

تقديم تصور جديد حول الدولة يجل من مبدأ التنازل عن الحق الطبيعي طواعية قمة الوحدة والسلام الذي يمكن أن يتحقق بين البشر عند هوبز (هذه الفكرة تحتمل النقد).